المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

08/10/2013

الأحداث المغربية » السنة : 15 » العدد : 5097 | » الثلاثاء 8 أكتوبر 2013

حكاية قبلة عرت قصور التشريع وأساءت لصورة المغرب

صباح أمس أمر قاضي الأحداث بالمحكمة الابتدائية لمدينة الناظور بإطلاق سراح القاصرين الثلاث المتابعين من أجل تبادل قبلة. وفي بلاغ له قال وكيل الملك إن الأطفال القاصرين الذين سبق إيداعهم بمراكز حماية الطفولة قد تقرر تسليمهم لأولياء أمورهم بعدما مثلوا أمام قاضي التحقيق.

هي واحدة من السلوكات اليومية الذي يتعايش المغاربة معه من دون ضجيج والتي لا تستدعي هذا الهدير من الكلام الذي اختلط فيه التربوي بالحقوقي ووصل حتى تخوم السياسة. وهي واحدة من القضايا المغلوطة التي تخطئ حلبة النقاش العام، لكنها فلتة تواصلية فتحت المجال للتعرف على وجه بئيس لعدد من الحقول الفردية والعامة. مَن من العائلات المغربية لا تعرف أن مرحلة عمرية يمر منها أبناؤها تحتاج لكثير من اليقظة والمرونة في التوجيه. مَن من العائلات المغربية لا تعرف أن إكراها فيزيولوجيا وبيولوجيا وسلوكيا يتطلب كثيرا من التعقل لعبور المناطق المتوترة. العلنية وحدها من يعري بؤس هذا الوعي المضمر والمكشوف، وبؤس التواصل الاجتماعي زاد الطين بلة..

إعداد: عبد الكبير خشيشن/أنس بن الضيف

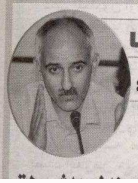

3 أسئلة إلى

عمار عبد المطلب :

رئيس حركة اليقظة المواطنة

وسط جدل ساخن..

الجمعة أولى جلسات أصحاب قبلة الناظور

أبو حفص .. الزمزمي.. أفتاتي .. المهدي بنسعيد، المجلس الجهوي لحقوق الإنسان... كل هؤلاء حركتهم قبلة، وكل واحد تفاعل معها حسب موقعه، إنها واحدة من صنفها التي نجحت في تعرية واقع يعيشه المجتمع بكثير من الكياسة والحرص كما بكثير من النفاق والبؤس.

في البداية، واقعة وصفها العديد من المتابعين بـ «البسيطة» فيها كثير من العفوية، لا وجود فيها لأي فعل يستدعي تحريك فصول الإخلال بالحياء التي لازالت تسكن تشريعنا بكثير من الالتباس، واليوم يوجد العديد من الفاعلين في القضية في ورطة يصعب الخروج منها، خصوصا بعد نقل القاصر الأنثى إلى فاس وحرمانها من حقها في الدراسة والبقاء إلى جانب عائلتها، ووضع القاصرين الذكور رهن المراقبة القضائية بمركز حماية الطفولة التابعة لمندوبية وزارة الشباب والرياضة بالنّاظور.

أخلاقيات مهنة في مهب الريح

حين انفلتت صورة التلميذين القاصرين وهما يتبادلان قبلة في الشارع العام من حميمة الشريحة الذكية للهاتف النقال، انتقلت رأسا إلى جهة تتولى مهمة نشر وتعميم الخبر المحلي بالناظور. عدد من المواقع المحلية تناقلت الصورة بسرعة غاب فيها شرط أساسي من شروط ممارسة مهنة النشر والإعلان، فتم إنزال الصورة بدون قيود على هذه المواقع، وتم استعمال شرارة في عباءة مدينة يعرفها المغاربة بطابعها المحافظ ليبدأ الحريق.

مواقع التواصل الاجتماعي المتحررة من كل رقابة مسؤولة ستصب الزيت على النار، فقد تداول النشطاء الصورة بتعاليق متفاوتة، منها المتضامن مع أصحاب الصورة، ومنها الشتام والشامت والغيور المزيف، لكن نار الصورة ستصيب عائلات المعنيين بها، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بسياج الفضيحة، والشرف والعار، وتحول الحق الفردي إلى إرث جماعي دخل فيه التهديد بالتشهير.

ولأن البلد لم ينجح في وضع تعريف قانوني لحرفة النشر الإلكتروني يسمح بمنح كثير من الحقوق لمن يلتزمون بالقانون، ويكبح «سيبة» المتطفلين عليها، فالتركيز الذي بقي من القضية يتعلق فقط بالفاعلين في الصورة وعائلاتهم التي تقاسي لمواجهة موجة الشماتة والتشفي.

عائلات تعاني ومجتمع يتشفى

أبعد ما ذهبت إليه تصريحات عائلات القاصرين الثلاثة بعد القبض عليهم ووضعهم تحت الحراسة النظرية، كانت الخوف على مصير أبنائها. بالنسبة لوالدة الفتاة التي حاصرتها موجة النفاق التي اعتبرت ما قامت به الفتاة «طعنة» للمدينة وشرفها، قالت في تصريحات صحفية : «ابنتي أخطأت، لكن نقلها نحو فاس سيحرمها من متابعة دراستها وسيكلفنا كثيرا من الناحية المادية أمام الوضع الاجتماعي الفقير الذي نعيش فيه، فهذا قدرنا أن نتحمل أخطاء الصغار».

المرارة التي تعتصر قلب الأم لم تدفع بها إلى أبعد من هذا الاعتراف القسري، فلا هي تناقش حدود الخصوصية والحقوق الفردية، ولا هي انتبهت للجهات التي أساءت لابنتها بالنشر والادعاء، بل شكت مما هو واقع مؤلم، سواء تعلق الأمر بقرار إبعاد الفتاة نحو تخوم فاس، أو تحملها لمصاريف التنقل لزيارتها.

معارف العائلات المعنية بالقضية يؤكدون الجو الجنائزي الذي تعيشه الأسر جراء الضغوطات ونظرة السكان الذين تعرفوا جماعيا على القاصرين الثلاثة بعد اشتغال النميمة وتحرك فضول الناس للاطلاع على الصور، وأضحى تحركهم داخل المدينة مشقة يومية تجلب لهم كوابيس في الليل والنهار.

نضال حقوقي ملتبس وبئيس

لم تأخذ المدينة وقتا قصيرا لتحويل القبلة إلى قضية رأي عام، وحينها وصل الدور على تعرية واقع آخر لا يقل بؤسا، فالشكاية التي نقلت القبلة من مجال النميمة إلى قضية بجد، هي المنظمة المتحدة لحقوق الإنسان والحريات العامة بالمغرب، بتوجيه طلب فتح تحقيق للنيابة العامة بابتدائية الناظور، تمت الاستجابة له بتوجيه أوامر للشرطة القضائية باستدعاء القاصرين الثلاثة، المعنيان بصورة القبلة ومصوّرهما، مع الاستماع إليهم في محضر رسمي وإحالتهم على أنظارها لتقرر في شأنهم، مع وضعهم رهن تدابير المراقبة القضائية.

التفسير الذي أعطاه رئيس الجمعية لهذا القرار وصفه بـ «العمل الحقوقي الصائب والقويم، الهادف إلى محاربة الاختلالات الأخلاقية المتفشية في المجتمع بسبب غياب دور المؤسسات التعليمية والأسرة والمجتمع»، وهو ما هاجمته مجموعة من الفعاليات الحقوقية واعتبروه شرودا في ممارسة النضال الحقوقي، بل تعديا على الحريات الفردية وتشهيرا بها.

القبلة عرت هنا أيضا وجها بئيسا يتعلق بالنضال الحقوقي، الذي يعتبره الكثيرون عشا للالتباس؛ فالعديد من الحقوقيين يعتبرون من يدعون حماية الحقوق، لا يتشبعون بالقيم التي تحملها الشعارات المؤطرة لعملها، ويغمر العرف والتماهي مع التقاليد والمبادئ التي تعلنها الجهة الحقوقية، وينقل للبلاد تجارب دول عربية استعمل فيها النضال الحقوقي والقانوني لقمع الحريات وتشويه الحياة الخاصة للأفراد.

تنصيب المنظمة المتحدة لحقوق الإنسان والحريات العامة بالمغرب نفسها طرفا، بطرح أسئلة حول معايير الدفاع عن حقوق الإنسان، التي تنتهي بقاصرين في مركز تحرمهم حريتهم وتهدد مستقبلهم الدراسي، بل وتعرض حياتهم الخاصة للتدمير، والتساؤلات المحرجة، هي ماذا سيتبقى للمعنيين بالقضية من مجال للتراجع عن خط الانحراف؟ وما هي وصفة العلاج التي يمكن لمنظمة حقوقية أن تربحها من النهاية المأساوية المحتملة للقاصرين؟

تشريع في حاجة لروح المسؤولية

الاستجابة الفورية للنيابة العامة في تحريك الدعوى قد تكون لها، في نظر الحقوقيين، كثير من المسوغات، لكن روح التشريع تبدو ميتة في قرار النيابة العامة، وفي قرار وضع المعنيين تحت الحراسة النظرية وسلبهم حرياتهم، حيث احتل الموضوع صدارة التعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي «الفايسبوك»، وصدرت مواقف متباينة من الموضوع، لكن أغلبها تحفظ من القرار، بل هناك من اعتبره «عبثا»، والمثير في الموضوع تصريح البرلماني أفتاتي الذي قال بأن «المتابعة كان يجب أن تتم داخل المؤسسة التعليمية، لا داخل مخافر الشرطة والوضع رهن المراقبة القضائية، فالمشكل لا يجب أن يصل إلى هذا الحد، والاعتقال والمتابعة لن يخدما القضية التي هي بالأساس تربوية مائة في المائة، فالقاصر مكانه فصول الدراسة وليس مراكز الاعتقال».

في هذا الموضوع وفي غيره من المواضيع، سيظل تنزيل الدستور مرة أخرى برأسه، فالدستور الذي نص على الالتزام بالمعايير الدولية في الحقوق، سيجد نفسه في مواجهة ترسانة من التشريعات، تفتقد لروح الدستور، بل وتبدو متخلفة في نظر أشد المحافظين، لكن الخطير فيها، هو أنها تضع المغرب في مواقف محرجة، لا تتناسب والوضع الحقوقي الذي دشنه ويحاول تكريسه.

قاضي التحقيق حدد يوم الجمعة 11 أكتوبر كموعد لأولى جلسات محاكمة القاصرين الثلاثة بقسم الأحداث التابع لابتدائية الناظور، حيث قرر متابعتهم بتهمة الإخلال بالحياء العام، والقاصر التي تم نقلها إلى فاس سيتم جلبها لنفس المحكمة في مشهد شرعت العديد من الجهات في التنكيت عليه، بل هناك وسائل إعلام دولية تناولت الموضوع، لنجد أنفسنا في موقف كان من الممكن تجاوزه.

قالوا

مصطفى الرميد
وزير العدل والحريات

قال الرميد إنه لم يكن يعلم بموضوع اعتقالهم. وأكد أنه في حال ما اتخذت النيابة العامة أي موقف يعتبر مجانبا للصواب فالوزارة ستتحمل مسؤوليتها وستطلب في هذه الحالة تصحيح الموقف. وأختتم كلامه بالقول إن المسؤولية في مثل هذه الحالات تبقى لدى الوكلاء العامين ووكلاء الملك.

محمد عبد الوهاب رفيقي
(أبو حفص)

متابعة مراهقين طائشين قضائيا عبث مقرف، وحملات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «الفايسبوكية» مقابل غض النظر عن الجرائم التي تستحق المتابعة والاستنكار نفاق أو جبن... ليس من الدين استنكار اللمم وغض الطرف عن الكبائر....

عبد العزيز أفتاتي،
البرلماني عن حزب العدالة والتنمية

«أظن أن المتابعة كان يجب أن تتم داخل المؤسسة التعليمية، لا داخل مخافر الشرطة والوضع رهن المراقبة القضائية، فالمشكل لا يجب أن يصل إلى هذا الحد، والاعتقال والمتابعة لن يخدما القضية التي هي بالأساس تربوية مائة في المائة، فالقاصر مكانه فصول الدراسة وليس مراكز الاعتقال».

خديجة الرويسي
الرئيسة السابقة لبيت الحكمة

لم نكن نتصور أنه توجد ببلادنا مثل هذه النوادر الغريبة والعجيبة...

على النيابة العامة أن تطلق فورا ودون تأخير سراح الطفلين وتسقط متابعتها لهما. تصرفها كان خطيرا وخطورته تمس حياة المعتقلين ومحيطهما وكل المجتمع.

معتقلون سياسيون يرفضون طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعليق الاعتصام

اعتصام المعتقلين السياسيين المرابطين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ الـ22 من شهر غشت الماضي يتواصل. فبعد كل المحاولات لتعليقه خلال أيام عيد الأضحى المقبل، قرروا خلال الاجتماع الأخير لتنسيقيتهم مواصلة الاعتصام.

وكانت أهم المحاولات لإقناع المعتقلين السياسيين تعليق اعتصامهم، تلك التي حملها إليهم رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي بعد الاجتماع الذي جمعه الأسبوع الماضي، بمسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث أكد مصدر من التنسيقية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، أن «طلب المجلس الذي حمله المانوزي أخضعناه إلى التصويت».

وبعد التداول في طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعليق الاعتصام خلال أيام العيد، «كانت الأغلبية مع الاستمرار في الاعتصام»، يقول المصدر نفسه، الذي أكد أن أغلبية المعتصمين فضلوا مواصلة الاعتصام لكونهم «لا يتوفرون على مصاريف العيد»، مضيفا أنه «سبق لنا أن وقعنا في نفس الشكل السنة الماضية وعلقنا الاعتصام وهاهي معاناتنا تصل عامها الثامن».

بلحاج لغنيمي، عضو السكرتارية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين، والذي يخوض إلى جانب رفاقه الاعتصام، بالرغم من معاناته مع داء السكري، قال إنه أمام غياب الحوار، فإن «الاعتصام سيتواصل»، وحالة لغنيمي المرضية ليست الوحيدة بين المضربين عن الطعام، فهناك «حالات تعاني من نفس المرض وأخرى تعاني من ارتفاع ضغط الدم»، يقول لغنيمي، الذي لم يخف استياءه من «صمت وتجاهل الحكومة والمجلس لوطني لحقوق الإنسان في التعامل مع ملفاتهم»، التي عرفت، يضيف لغنيمي، «جمودا كبيرا مع مجيء الحكومة الحالية».

وبين من يتحمل مسؤولية تفعيل ملفاتهم العالقة هل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أم الحكومة؟، يصر رفاق لغنيمي، الذين يتزايد عددهم يوما بعد يوم أمام بوابة المجلس، فالاستجابة إلى مطالبهم التي لخصها بلاغ لتنسيقيتهم في«التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل و الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم ، إضافة إلى إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد»، يجعلون منها قضية «كرامة ومصير»، يؤكد أحد المعتقلين السياسيين السابقين، الذي فضل البقاء معتصما أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان على العودة إلى أهله وذويه.

ر.ب

الرؤية الملكية الجديدة بشأن الهجرة تأخذ بالاعتبار التحولات الكبرى التي تعرفها الظاهرة

■ فرسوفيا (و م ع) - أكد سفير المغرب في فرسوفيا، يونس التيجاني، أن الرؤية الجديدة لجلالة الملك محمد السادس في مجال الهجرة تأخذ بالاعتبار التحولات الكبرى للهجرة على الصعيدين الجهوي والدولي، والحقائق الوطنية في علاقتها بمسألة الهجرة واللاجئين.

وفي تدخله أمام الاجتماع السنوي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، الذي خصص مناقشاته للهجرة، أوضح التيجاني أن الرؤية الملكية تندرج في إطار التقاليد الراسخة للمملكة كأرض مضيافة، ويجسد الانخراط المستمر للمغرب لفائدة حماية حقوق الإنسان وفق المقتضيات الدستورية ومتطلبات دولة القانون، وتماشيا مع الالتزامات الدولية. وقال إن "هذا المنحى سيعطي المملكة قوة اقتراحية حقيقية، ويمكنها بالتالي من لعب دور طلائعي وفاعل على الساحة الإقليمية والدولية في ما يتعلق بتدبير الإشكالية العامة للهجرة".

وبعد أن أشار إلى أن مسألة الهجرة تكتسي أكثر فأكثر أهمية خاصة باعتبار تداعياتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والأمني، سجل الدبلوماسي المغربي أن المغرب، نظرا لقربه الجغرافي من أوروبا، أصبح نقطة عبور مكثف للمهاجرين غير الشرعيين، في اتجاه إسبانيا كوجهة أخيرة.

وأضاف أن المغرب أصبح منذ مدة بلدا للهجرة باعتبار تنامي تدفقات المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء التي تعبر المغرب على أمل الالتحاق بأوروبا، مشيرا إلى أن عددا من هؤلاء المهاجرين يضطرون للبقاء في المغرب لفترة طويلة نسبيا.

واستطرد أنه في إطار هذه الرؤية، فإن جلالة الملك محمد السادس أعطى تعليماته للحكومة للقيام في أقرب وقت بإعداد استراتيجية ومخطط عمل مناسبين بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي وضع تقريرا حول القضية ومختلف الفاعلين المعنيين في أفق وضع سياسة شاملة في مجال الهجرة.

وذكر باللجان الوزارية التي تم تشكيلها في هذا المجال، وكذا قيام المغرب بافتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في 24 شتنبر الماضي بالرباط. تجدر الإشارة إلى أن المغرب هو من ضمن الدول المتوسطية الشريكة في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ●

31/8/96

المغربية
الصحراء
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشيد عاليا بالمبادرة الملكية حول الهجرة

■ جنيف (و م ع) - أشادت اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الخميس المنصرم، بجنيف، بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بشأن الهجرة واللجوء، مؤكدة أن هذه الخطوة المغربية تأتي بهدف "مواجهة تحديات حماية اللاجئين".

وأعرب مجلس إدارة المفوضية عن تقديره لمبادرة جلالة الملك، في نهاية العرض الذي قدمه السفير الممثل الدائم للمغرب في جنيف، عمر هلال، حول السياسة الجديدة للحكامة الخاصة بتدفق الهجرة التي يرعاها جلالة الملك، خلال نقاش حول "الحماية الدولية".

في هذا السياق، أشاد المفوض السامي لشؤون اللاجئين، انطونيو غوتيريس، بمبادرة جلالة الملك في هذا المجال، معربا عن استعداد المفوضية لمساعدة الحكومة المغربية في تنفيذ سياسة اللجوء الجديدة ومواكبة المملكة في هذه المرحلة الانتقالية.

من جهته، اعتبر مدير الحماية الدولية في المفوضية العليا، فولكر تورك، أن المبادرة الملكية "تقع على مفترق الطرق بين الهجرة واللجوء في سياق تدفقات الهجرة المختلطة".

وقال تورك إن "المقاربة المغربية تستند إلى الاعتراف بوضع اللاجئ من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وتندرج في إطار مواجهة تحديات الحماية".

من جانبه، أعرب هلال عن تقدير المغرب لغوتيريس وممثلية المفوضية في الرباط ولمختلف الشركاء الدوليين لدعمهم للمبادرة الملكية حول الهجرة ولاستعدادهم لمواكبة المملكة في تنفيذ سياسته الجديدة للهجرة.

وأكد هلال، خلال العرض الذي قدمه أمام اللجنة التنفيذية، أن المغرب وضع الأسس لسياسة الحكامة الجديدة لمشكلة الهجرة السرية واللاجئين، وفقا لتقاليده العريقة في الاستقبال والتزامه الدولي بالنسبة لتدبير تدفق المهاجرين المعقد.

وأبرز أن المبادرة التي أطلقها جلالة الملك يوم 10 شتنبر الماضي تستند لرؤية جديدة للسياسة الوطنية للهجرة، وعلى الجانب الإنساني بمفهومه الواسع، وعلى المسؤولية في النهج المتبع.

واعتبر أن هذه الرؤية الخاصة بسياسة الهجرة تبرز التزام المملكة، على الخصوص، في ما يتعلق بالقارة الإفريقية، مضيفا أنها تكرس المغرب كأرض استقبال وانخراطه في التنمية البشرية، سيما في مجال التكوين وتعزيز السلم والنهوض بالعمل الإنساني في إفريقيا.

كما ذكر هلال أن هذه السياسة الجديدة ستكون متاحة من خلال مخطط عمل تنفيذي يتمحور حول أربعة مجالات أساسية، تم تحديدها في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسيتم تنفيذه من خلال خطوة تشاركية تشرك مختلف المتدخلين وكذا ممثلية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وفي ما يتعلق باللجوء، تنص المبادرة الملكية على إطلاق مسلسل لتأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني، بهدف تزويد المغرب بنظام إداري يتماشى مع المعايير الدولية ويحترم التزاماته في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

في هذا الصدد، أشار إلى أن حالة الأشخاص الذين يتوفرون حاليا على الوثائق المقدمة من قبل ممثلية المفوضية في الرباط ستحظى بالأولوية في معالجتها.

وفي ما يتعلق بالأجانب في وضعية إدارية غير شرعية، فالمبادرة الملكية تنص على استمرار التعامل مع الأشخاص في وضعية إقامة غير شرعية في احترام تام للقانون وضمان حماية حقوقهم وكرامتهم.

وأشار، في هذا الصدد، إلى أن توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالأجانب في وضعية شرعية تنص على أنهم سيخضعون لفحص شامل من قبل السلطات المختصة من أجل التنفيذ السليم في إطار آلية للتشاور مع المجلس والفاعلين الآخرين المعنيين بالموضوع.

وقال في هذا السياق إن مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي تم إحداثه في 25 شتنبر في تعاون وثيق مع المفوضية، بدأ بالفعل في منح بطاقة اللاجئ للأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا الوضع لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وتطرق هلال، أيضا، إلى تشكيل لجنة وزارية من أجل إحداث إطار قانوني ومؤسساتي دائم لتدبير القضايا المتعلقة باللجوء، وكذا إحداث شباك وحيد بهدف تسهيل تسوية أوضاع اللاجئين●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

سياسيون وجامعيون وناشطون حقوقيون وفنانون مغاربة على المسرح في حملة غير مسبوقة حول حقوق المرأة

في إطار جولتها العالمية الثالثة، العرض الثاني في الوطن العربي، وتخليدا لقرنين ونصف من التعاون بين المملكة المغربية ومملكة السويد، تنظم سفارة السويد والمعهد السويدي بتعاون مع وزارة الثقافة ومسرح أكواريوم بالرباط العرض المسرحي "سبعة"، وذلك بقاعة باحنيني بمقر وزارة الثقافة يومي 09أكتوبر (بالعربية) و 10أكتوبر(بالفرنسية) على الساعة السابعة والنصف والدخول بالمجان. وسينظم لقاء صحفي يوم 17أكتوبر 2013 على الساعة الخامسة مساءا بفندق ديوان بالرباط.

هذا العرض المسرحي الذي يعتبر شكلا غير مسبوق في حملات النهوض بحقوق المرأة، هو عبارة عن قراءة مسرحية حول مصير سبع نساء، سبع مسارات. وقد حل بالمغرب في إطار جولة حول العالم وارتباطا بتخليد اليوم الوطني للنساء بالمغرب. وقد تم تقديم "سبعة" في 12بلدا، وشاهده أكثر من 20.000شخص. وقامت مجموعة من الشخصيات والمسؤولين من كافة المجالات في مختلف البلدان بقراءته على خشبة المسرح: رجال ونساء، برلمانيون، وزراء، صحافيون، نشطاء، وقضاة ... كما شاركت في تقديمه السيدة هيلاري كلينتون خلال مهرجان "Vital Voices" في الولايات المتحدة. وقد لاقى هذا العرض نجاحا كبيرا في الأردن، تركيا، أفغانستان، صربيا، روسيا،نيجيريا، هولندا، السويد، بلجيكا، الدانمارك، ليتوانيا وفنلندا.

« تقدم "سبعة" نظرة مختلفة عن وضعيات متعددة للنساء عبر العالم»، تقول سفيرة السويد في الرباط، سعادة السيدة أنا هاماركرن. «فالتحديات والتحرش والعنف، يتخذون، كما نعلم جميعا، العديد من الأشكال المختلفة. إلا أن المسرحية تعبر على أن الظروف قد تتغير، والانجازات الشجاعة موجودة في كل مكان، وأن الكفاح من أجل حقوق المرأة، وغيرها من حقوق الإنسان بصفة عامة، هو كفاح مثمر. إن حقوق المرأة تشكل رهانا أساسيا للديمقراطية وتنمية المجتمع. لذا يسرني جدا أن يقدم هذا العرض في المغرب، حيث النقاش مستمر حول قضايا حقوق المرأة، التي تعتبر ركيزة أساسية للدستور. وقد عرف التحضير لهذا العرض، تعاونا رائعا مع الشركاء المحليين ونحن سعداء بشكل خاص بالمجموعة المؤلفة من شخصيات مغربية معروفة، ثلاثة رجال وأربع نساء.»

قام بتأليف العرض المسرحي "سبعة"، استنادا على مقابلات أجريت سنة 2007، سبع كاتبات مسرحيات، حائزات على جوائز في هذا المجال: بولا سيزمار، كاثرين فيلوس، غيل كريجل، كارول ك. ماك، روث مارغراف ، آنا ديفيير سميث وسوزان يانكوفيتس وترجمه إلى الفرنسية: آن جون.

في المغرب، نتشرف بمشاركة قراء ينتمون إلى مختلف المجالات، رجال ونساء من عالم السياسة، والرياضة، والثقافة والفن وحقوق الإنسان:

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس الجالية المغربية في الخارج وعضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور.

نوال المتوكل، بطلة عالمية، وزيرة الشباب والرياضة سابقا، ونائبة رئيس اللجنة الأولمبية الدولية.

أمنة بوعياش،الأمينة العامة للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وعضوة اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور.

رشيد فكاك، ممثل ومخرج وأستاذ المسرح بالجامعة.

صوفيا هادي، ممثلة مسرحية وسينمائية.

مومو، منشط إذاعي.

نادية نيازي، ممثلة سينمائية وتلفزيونية.

وأشرف على إنجاز هذا العرض بالمغرب هيدا كراوس سجوجرن، مخرجة ومنتجة بتعاون مع السيدة نبيلة زهيري منسقة العمل بالمغرب.

طلبة ابن زهر بأكادير يمنعون الخلفي من إلقاء محاضرة بسبب مواقفه من أنوزلا والوزير يصفهم بـ'الإرهابيين'

حميد المهدوي . بعد أن طلبت منه قيادية حزب "العدالة والتنمية" أمينة ماء العينين "أن يصمت" في قضية انوزلا، وتبرأ منه زميله في الحزب عبد العزيز أفتاتي، ووصف قيادي حزب "الإتحاد الإشتراكي" حسن طارق موقفه من نفس القضية بـ"المخجل"، وجد مصطفى الخلفي، وزير الإتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة نفسه مرة أخرى في وضع لا يحسد عليه، حين مُنع بعد زوال يوم الإثنين 6 اكتوبر، من طرف طلبة كلية الآداب والعلوم الانسانية التابعة لجامعة ابن زهر، من إلقاء محاضرة حول موضوع "الإعلام وتحديات الهوية في ظل الثورة التكنولوجية"، بسبب مواقفه من قضية الصحفي علي أنوزلا، مدير النسخة العربية من موقع "لكم" الإخباري، وسياسة حكومته بشكل عام اتجاه قضية "الإعتقال السياسي والحريات العامة".

وذكرت مصادر طلابية لموقع "لكم" حضرت اللقاء، أن الطلبة واجهوا الخلفي بشعارات قوية "من قبيل "مجرمون ارهابيون قتلة بنعيسى وبنجلون "أنوزلا صحافي ماشي ارهابي" ثم "الخلفي ارحل". وأكدت المصادر نفسها أن الخلفي لم يتوقف عن الحديث رغم قوة الشعارات التي كانت ترفع ضده من قبل الطلبة، مشيرة نفس المصادر إلى أن الخلفي خرج عن موضوع المحاضرة وراح "يقذف في كرامة الطلبة" الهاتفين بشعارات ضده على حد تعبير نفس المصادر، معتبرا بحسبه ما قاموا به "سلوكا غير حضاري ولا يليق بطلبة".

من جهتها أكدت فدوى الرجواني، عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، التي حضرت اللقاء، أن الخلفي اتهم الطلبة الذين احتجوا ضده بـ"الإرهابيين"، وهو ما تابعه الموقع على صفحات عدد من الطلبة، مؤكدة الرجواني أنه طالب مؤيديه بـ" رفع شعارات تطالبه وتحثه على إكمال درسه الإفتتاحي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، قائلا لهم: قولوا معايا "أكمل أكمل"، وهو ما ردده عدد من الطلبة المنتمي أغلبهم إلى منظمة التجديد الطلابي القريبة من حزب الوزير، غير أن الطلبة المحتجين صعدوا من لهجتهم ضد الخلفي وطالبوه بالرحيل، ليصاب الخلفي بحالة غضب شديدة، عندما رفع في وجه الطلبة مرة أخرى شعارات تتهمهم "بالإرهاب والإقصاء"، لتزداد الأجواء داخل المدرج شحونة، ويحدث انقسام حاد بين الطلبة المؤدين والرافضين للخلفي" تضيف الرجواني. وجاءت شعارات الطلبة ضد الخلفي بعد ان اقتحموا المدرج الذي كان يحتضن اللقاء عقب حلقية نقاش نظموها بساحة الكلية تناولوا فيها موضوع "قضية اعتقال الصحفي علي أنوزلا، ومواقف الخلفي منها وسياسة الدولة عموما اتجاه الحريات العامة وبينها حرية التعبير، توجت بمسيرة جابت ساحات الكلية رددوا خلالها شعار "الخلفي في المحاضرات وأنوزلا في الحباسات"، قبل أن يقرروا نسف محاضرة الخلفي على اعتبار أن كليتهم "لا يليق بها أن تستضيف مسؤولا حكوميا لا يحترم الدستور ويؤثر على القضاء ويقدم صورة وردية عن واقع هو أسود أكثر من أي وقت مضى" وفقا لنفس المصادر الطلابية.

وحاول موقع "لكم" الإتصال بالخلفي لأخذ رأيه في الموضوع غير أنه واصل مقاطعته الحديث للموقع منذ انفجار أزمة "البيدوفيل" الإسباني لأسباب لم يتسن للموقع الإطلاع عليها.

وكان الخلفي قد أثار سخط الحقوقيين والمناصرين لقضية علي أنوزلا، خاصة مع بيان وزارته الذي هاجم فيه بقوة المنظمات الحقوقية الدولية التي ناصرت أنوزلا إضافة إلى عدد من تصريحاته لعدد من وسائل الإعلام العربية والمغربية، والتي رأى فيها عدد من المتتبعين تأثيرا واضحا على القضاء ما دفع قيادية حزبه أمينة ماء العينين وهي تستمع على سيارتها لتصريح للخلفي على إحدى الإذاعات الوطنية إلى إغلاق المذياع قبل أن تكتب على صفحتها الإجتماعية "آلا ليت الخلفي يصمت"، فيما تبرأ منه علانية قيادي حزبه الآخر عبد العزيز أفتاتي الذي دعاه رفقة زميله في الحزب مصطفى الرميد إلى احترامهما للقضاء وعدم مواصلة تأثيرهما عليه في قضية انوزلا.

البقالي يعلق إضرابه عن الطعام بعد ضمانات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

أعلن المعتقل السياسي عبد الحليم البقالي، عن تعليق إضرابه المفتوح عن الطعام، بعد أن أشعرته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بأن عمادة الكلية وعدت بإعادة دراسة ملفه المتعلق بالتسجيل في الماستر، كما أطلعته اللجنة المذكورة على ملابسات إتلاف الملف الأول الذي قام بإيداعه لدى الجهات المختصة.

البقالي قال في بلاغ توصلنا بنسخة منه، أنه علق إضرابه المفتوح عن الطعام، بعد أن " تلقيت وعدا كذلك بالعمل على وقف كل أشكال المضايقات التي أتعرض لها داخل السجن".

وقد اعتبر البقالي ما تعهدت به وضمنته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان انتصارا له، ولكل الذين ساندوه ودعموا خطوته النضالية، مؤكدا الاستعداد "لمواصلة معركتي في حالة عدم التفعيل العملي كافة الالتزامات والوعود الممنوحة لي" حسب نص البلاغ.

وكان عبد الحليم البقالي قد أعلن دخوله في إضراب عن الطعام منذ يوم الخميس 03 أكتوبر الجاري، احتجاجا على حرمانه من حقه في استكمال دراسته ووضع مجموعة من العراقيل أمامه.

مَعْرَكَةُ القُبْلَةِ !!

:

بواسطة: *الخضر التهامي الورياشي*

قُبْلَةُ تلميذين مُراهقيْنِ ، صارت حديث الناس ، في أكثر من مكان ، وموقع . وتحولتْ بسحْرها العجيبِ إلى أُمِّ القضايا ، وشغلت الرأي الوطني والدولي . واختلفت حولها كثيرٌ من الشخصيات والهيئات ، وعبَّرت جميعُها عن مواقف متباينة ...
وتناولَها عددٌ من خطباء الجمعة ، في مساجد مختلفة ...
وأثارت انتباهَ الآباء ، والأمهات ، والأساتذة ، والمسئولين ...

وتطورت حتى دفعت المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن يُطالبَ اللجنة الجهوية لجهة الناظور والحسيمة بإجراء تقرير مفصل عنها .

وراجتْ دعواتٌ إلى الإحتجاج باللجوء إلى (سياسة التقبيل) أمام المحكمة الإبتدائية ، في الناظور ، بالتزامن مع انطلاق محاكمة (العشاق الثلاثة) : المراهقَيْنِ اللذين نفَّذا (عملية القبلة) ، والتلميذ الثالث الذي صوَّرها .

ولم يسبِقْ في تاريخ (الجنس البشري) أن نالتْ (قُبْلَةٌ) كل هذا الصَّيْتِ ، والصَّوْتِ ، والصَّدى . والقبلةُ الفريدةُ التي يذْكرُها الصغار والكبارُ ، دون أدنى حرجٍ ، هي تلك التي وضعها ذلك الأميرُ العاشقُ فوق شفتيْ بياض الثلج ، فأحْياها بعد مواتٍ !!

أمَّا هذه فقد سببت حرجاً ، ونكأت جراحاً ، وأشعلت نيراناً في كثير من الأوساط ، وأفاض الأنامُ في الحديث عنها ، واحتدمُ النقاشُ حول الحريات الفردية ، وربما ستندلعُ بسببها أحداثُ شغبٍ ، وفتنةٌ كبرى ، وتقومُ معركةٌ ، نطلقُ عليها (معركة القبلة) ، وتُضافُ إلى أيام العرب المجيدة !!

أمَّا باقي الأحداث ، والحوادث ، والقضايا ، والتي تقضي فيها أنفاسٌ ، وتُزْهقُ أرواحٌ ، وتُراقُ دماءٌ ، وتضيعُ حقوقٌ ، ويتشرَّدُ فيها الخلْقُ ، وتتعطَّلُ مصالحُ ، ويسودُ فيها الظلمُ والفسادُ ، ويختلطُ فيها الحق والباطلُ ، والحلال والحرامُ ، وتتسبَّبُ فيها كثيرٌ من المشاكل الحقيقية ، والأزمات العويصة ، و... و... فَلْيَتِمَّ التعتيمُ حولها ، ومُقابلتُها بالإنكارِ واللامبالاة ، ووضْعُها في سُلَّةِ المهملات ، وحِصارُ أصحابها ، والتضييقُ عليهم ، في وسائل النشر والإعلام ، وربما محاسبتهم ومعاقبتهم ...

ولْيَمُتْ الأطفالُ ، والنساءُ الحوامل في المستشفيات ...
وليتعذبْ أهلُ الرأي الحرِّ ، والمظلومون ، في الزنازين والسجون ...
ولْيَقْضِ الشباب العاطلون أيامهم ولياليهم في العراء أمام قُبَّةِ البرلمان ...
ولْيُعانِ المواطنون الفقراء ، والبسطاء ، من غلاء الأسعار ، وصعوبة العيشِ ...
ولْيَضْرِبْ التلاميذ القرويون بأقدامهم شبه الحافية ، في أعالي الجبال ، من أجل حصَّةٍ من الدرس ، تكون أو لا تكون ...
ولْيَعْجزْ أرْبابُ الأسر المساكينُ عن إعالةِ أبنائهم وذويهم ، بسبب تكاليف الحياة الباهظة ...
ولْيَعِثْ المُتْرفون فساداً في الوطن ، وسرقةً ، ونَهْباً ، واستغْلالاً ...
ولْتنشُرْ قنواتُنا برامج داعرةً ، ولْيُشاهِدْ السادةُ المتفرِّجون فيها القُبَلَ وما قبْلها وما بعْدها ...
ولتنظِّمْ هيئاتُنا المختلفة مهرجانات دوريةً وسنوية ، يُشاركُ فيها السُّفهاءُ وأهلُ الفجورِ ...
ولْيَعْبُدِ الناسُ الشيطان .
وكلُّ هذا لا يهُمُّ ، ولا يُثيرُ جدلاً واسعاً أو ضَيِّقاً ، في الدوائر الحكومية ، ولا يُؤدِّي إلى نقاش حول الحقوق والحريات الفردية والجماعية ؛ فاليَوْمَ قُبْلَةٌ وغداً ... ؟!
الله أعلم .

القنيطرة تستقبل الملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان

الدارالبيضاء- شيماء عبد اللطيف

الإثنين, 07 تشرين1/أكتوبر 2013 GMT 13:38

ينظم النادي السينمائي في القنيطرة بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الرباط- القنيطرة، الملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان، في الفترة الممتدة بين **12** و **16** تشرين الثاني،توقمير المقبل، وحدد موضوع الملتقى عن السجن والاعتقال.

ويتضمن البرنامج العام، عرض أفلام روائية ووثائقية بشأن الموضوع، وتنظيم لقاءات لمناقشة الأفلام بحضور مخرجيها.

ويخصص الملتقى لقاءًا مفتوحًا مع شخصية من ضحايا الاعتقال.

طلبة ماستر الهجرة و التنمية المستدامة بكلية الآداب ينظمون يوم دراسي حول الهجرة الداخلية وحقوق المرأة العاملة

شبكة أزرونت

يشكل موضوع الهجرة الداخلية إحدى أهم القضايا الراهنة التي توجد في صلب اهتمام البحث العلمي الملتزم و النقاش الجاد و المثمر حول مكامن هذه الإشكالية التي تساءل الباحثين و الخبراء و المسؤولين عن إيجاد أجوبة مقنعة للتساؤلات الحقيقية التي تستفز البحث الرصين في العمق و تطرح قضية الهجرة النسائية الداخلية في علاقتها الجدلية بالاقتصادي و الاجتماعي و السياسي على المحك.

في هذا السياق ، ينظم طلبة ماستر الهجرة و التنمية المستدامة بتنسيق مع المرصد الجهوي للهجرة و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يوما دراسيا حول موضوع "الهجرة الداخلية و الحقوق السوسيو-اقتصادية للمرأة العاملة: بين الحقيقة و الإستيهام" ، بكلية الآداب و العلوم الإنسانية باكادير بتاريخ **12/10/2013**. و سيتناول هده الإشكالية ثلة من الخبراء و الأساتذة الباحثين لتسليط الضوء على واقع المرأة العاملة المهاجرة و التداعيات الخطيرة على المستويات القانونية والاجتماعية و الصحية لرفع الستار عن واقع مزري لظروف عمل تفتقر لأبسط الشروط الإنسانية التي تحفظ للمرأة العاملة كرامتها وآدميتها.

و يعنى هذا اليوم كذلك و بالأساس جلب فضول أهل التخصص و ذوي القرار إلى الالتفات إلى هذه الشريحة الاجتماعية و طرح الأسئلة حولها و إثارة النقاش حول حقوقها السوسيواقتصادية التي تعاني من الإجحاف.

AL BAYANE

Rencontre organisée par la Délégation interministérielle aux droits de l'homme

Défendre la question palestinienne

1A95/2

La question palestinienne a été au centre d'une rencontre, samedi à Rabat, entre des membres de la Délégation interministérielle aux droits de l'homme (DIDH) et des participants à un atelier tenu récemment à Mohammedia sur ''Les défis auxquels les Palestiniens sont confrontés dans le sillage des mutations que connaît le monde arabe et de la justice transitionnelle".

Organisé par le Conseil national des droits de l'homme, l'Initiative de gestion des crises (Finlande) et le Centre palestinien pour la recherche politique et les études stratégiques, l'atelier qui a connu la participation de plusieurs personnalités marocaines et palestiniennes œuvrant dans le domaine des droits de l'homme, avait pour objectif de promouvoir la communication et le dialogue entre Palestiniens et de réfléchir à des solutions à la lumière des défis auxquels le monde arabe est confronté.

Lors de la rencontre, le secrétaire général de la DIDH, Abderrezak Rouan a mis l'accent sur le rôle important de la délégation dans le domaine de la promotion des droits de l'homme, notamment dans le renforcement de l'action gouvernementale, de la coordination entre les départements ministériels, entre les institutions nationales et les acteurs de la société civile en matière de protection des droits de l'homme.

Il a à cette occasion, expliqué l'action de la délégation en tant que structure gouvernementale visant à soutenir les capacités des départements gouvernementaux en la matière à travers la contribution à l'élaboration de la politique gouvernementale en matière de droits de l'homme, du droit international humanitaire, la proposition de mesures de nature à garantir l'application de conventions internationales en matière de droits de l'homme et l'adoption de mesures renforçant le respect des droits de l'homme dans le cadre de l'application des politiques publiques.

Le responsable a précisé que la création de la délégation interministérielle aux droits de l'homme s'inscrit dans le cadre de la réforme du cadre institutionnel des droits de l'homme en vue de doter le Royaume d'un système national des droits de l'homme cohérent, coordonné, moderne et efficace, en application d'une recommandation émise en ce sens par l'ancien conseil consultatif des droits de l'homme.

مختلفات سياسية

معذرةفي ظل وجود أكثر من مؤشر على عدم حيادية حكومة "الإسلاميين" إن صح التعبير، ورغبة بعض أطرافها في الزج بالصحفي علي أنوزلا في السجن، بتهم سريالية لها علاقة بقانون مكافحة الإرهاب – الذي يعد علي أنوزلا من أشد معارضيه– عبر ممارسات وسلوكيات محسوسة وملموسة، تنم عن وجود رغبة جامحة في الإنتقام من هذا الصحفي بسبب منسوب جرأته العالي جدا، ومواقفه القوية والجريئة التي سببت آلاما وجراحا غائرة في نفوس الكثيرين ممن يتربصون به اليوم...في ظل هذه المؤشرات، قررت سحب كل مبادراتي المبدئية، في التضامن مع حكومة ابن كيران، وفي الدفاع عن مشروعيتها السياسية والإنتخابية، التي أعقبت دستور فاتح يوليوز، في سياق تفاعل المملكة مع الحراك المغربي، الذي فجرته حركة 20 فبراير التي تم الزج بعدد كبير من مناضليها في السجن، مباشرة بعد تنصيب حكومة عبد الإله ابن كيران ، الذي لم يكن يترك أي مناسبة تمر دون أن يشكك في مشروعية نضال هذه الحركة في إطار استراتيجية حزبه للتقرب من النظام وكسب عطفه والتملق إليه للإستفادة من توزيع النعم " أنظر كتاب الزاوية والحزب في المغرب".بعد اليوم ، الأخلاق في السياسة لم تعد تجدي نفعا، ولا يمكن استحضارها في تناول المشهد السياسي العام في العلاقة مع من لا أخلاق لهم في السياسة، مع من يأكلوب الغلل ويسبون الملل، مع من يستغلون مواقعهم الحكومية، لتصفية حساباتهم السياسية مع خصومهم السياسيين، وتصريف أحقادهم الإديلوجية والمدهبية في حق نشطاء حركة 20 فبراير، وفي حق مناضلي اليسار، وفي حق الصحفيين الأحرار – الذين كلفوا أنفسهم عناء الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية والمعتقد كما حصل لعلي أنوزلا مع البيجيدي بعد أحداث 16 ماي الإرهابية التي راهن عليها البعض لحل هذا الحزب وقطف رؤوسه– وفي حق دعاة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بمفهاميها الكونية المتعارضة مع قناعاتهم المذهبية والعقدية وعمقهم الفكري والإديلوجي عندما أقرأ يوم أمس افتتاحية في موقع حزب العدالة والتنمية، الذي يقود الحكومة، تعتبر بأن ما وقع في الدائرة الانتخابية مولاي عقوب يشكل خطرا على العملية السياسية والديمقراطية في البلاد وسرقة من قبل الفساد للشعب،وعندما أستمع إلى تصريحات وزير العدل والحريات الذي ينتمي إلى نفس الحزب، فأجده عاجزا في كلامه بخصوص اعتقال الصحفي علي أنوزلا، على رسم الحدود الفاصلة، بين حرية الرأي والتعبير والصحافة، وبين مفهوم النظام العام الذي يبقى واسعا،وعندما أستمع إلى قادة هذا الحزب وهم يتحدثون عن الإصلاح في إطار الإستقرار، ويدافعون عن سرية المشاورات السياسية التي يجريها أمينهم العام عبد الإله ابن كيران، مع الأمين العام لحزب التجمع الوطني للأحرار، بخصوص النسخة الثانية من الحكومة، كما لو أن الشعب الذي بفضل أصواته هم في الحكومة، ليس من حقه أن يعرف ما الذي يحول دون الإعلان عم الحكومة في نسختها الثانية، وما الذي جعل المفاوضات تستغرق كل هذا الوقت الذي لم تستغرقه حتى الأمم المتحدة بعد اجتياح العراق للكويت؟ ! ،وعندما أستمع إلى وزير الإتصال والناطق الرسمي بإسم الحكومة وهو يصرح أمام الصحفيين بأن حكومة عبد الإله ابن كيران حكومة تنفد توجيهات الملك دون أن يستحضر وجود التصريح الحكومي والصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للحكومة،وعندما أستمع إليه أيضا وهو يتكلم في موضوع اعتقال أنوزلا في الفضائيات عن مخاطر التحريض على الإرهاب والإشادة به على الأمن والإستقرار في البلاد، ويستشهد بفقرات مبتورة من إعلان شامل وواضح يكرس في مضمونه حرية الرأي والتعبير من خلال التوصية التي ورد فيها "ينبغي احترام دور الإعلام كأداة رئيسية لتحقيق حرية التعبير وتوعية الجمهور في كافة قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف. للجمهور حق المعرفة الأعمال الإرهابية التي ترتكب أو المحاولات الإرهابية ولا ينبغي معاقبة وسائل الإعلام بسبب تقديم تلك المعلومات" لتبرير اعتقال الزميل أنوزلا ومتابعته بقانون الإرهاب.فلا يسعني إلا الاعتذار لنفسي أولا، ولكل من يقرأ مقالاتي، عن كل الكتابات التي ترافعت فيها، بحسن نية وبأخلاق ونبل مبدئي عن مشروعية هذه الحكومة، التي لا تعير أي اهتمام لحقوق وحريات مواطنيه، ولا تستطيع أن تقول "لا" عندما تقتضي الأخلاق السياسية والمنطق قولها برأس مرفوع.في المشهد السياسي المغربي، لم يعد التشويش والتظليل والدجل السياسي سلوك سياسي يحتكره خصوم البيجيدي" التماسيح والعفاريت" الذين يحلوا لعبد الإله ابن كيران مهاجمتهم متى أراد ومعانقتهم وتبييض سيرهم السوداء متى شاء ، بل أصبحت هذه الممارسات جوهر الثقافة السياسية لحزب العدالة والتنمية، الذي انسلخ عن مواقفه من قانون مكافحة الإرهاب ، ولم يحترم وعوده الإنتخابية الحالمة التي تحدث فيها عن معدل نمو يصل إلى 7./.، وتنصل من التزاماته السابقة مع المعطلين بتنفيد محضر 20 يوليوز الذي وقعه عباس الفاسي، وصادر حق العدالة في مواجهة رموز الفساد عندما رفع أمينه العام شعار عفا الله عما سلف، واحترف الزيادة في أسعار المحروقات مع كل ما يترتب عن ذلك من إضرار ملموس للفئات الفقيرة والمعوزة في البلاد، وحاصر الطبقة الوسطى وشدد الخناق عليها وحكم عليها بالجمود، ويرغب في تمديد دائرة الإعفاء الضريبي عن القطاع الفلاحي لتطال المستثمرين الخليجيين في الوقت الذي مدد فيه الضريبة على السيارات التي يفوق عمرها 20 سنة مثل سيارتي إلى 25 سنة لم يعد لذي أي شك في أن حزب العدالة والتنمية الذي يقود حكومة ما بعد الربيع المغربي، الذي قطف ثمارهذا الربيع بأقل جهد ممكن، حزب لا يختلف عن طابور الأحزاب التي سبقته.حزب كان يمارس المعارضة في دفة الإحتياط ،في انتظار أن يأتي دوره ويقوم بمهمته كما قامت بها الأحزاب التي سبقته، والتي لم تكن أكثر إيلاما منه، في الزيادة في الأسعار، وفي تجميد الحوار الإجتماعي مع النقابات، وفي وقف التوظيف في المناصب الشاغرة كما يستشف من خلال ورقتة التأطيرية لمشروع قانون المالية لسنة 2014، وفي تجميد الأنظمة الاساسية، وفي مصادرة حق المعطلين في الشغل وتطويفهم أمام القضاء الإداري بكل درجاته، وفي التسامح مع ناهبي المال العام وفق منطق عفا الله هما سلف، وفي تبخيس الصلاحيات الدستورية الواسعة التي منحها دستور فاتح يوليوز للحكومة ولرئيسها، وفي بطئ تنزيله للقوانين التنظيمة، وفي الرغبة في تعطيل ترقيات آلاف الموظفين، وفي قمع الحريات النقابية عن طريق الإقتطاع من أجور المضربين، وفي تكريس عدم الإفلات من العقاب في التعاطي مع عدد من الملفات ذات الصلة بنهب المال العام.وقائع من مشهد سوريالي؟نائب لوكيل الملك بابتدائية مدينة سلا يقول " بأن رئيس قسم الشؤون الداخلية في عمالة "سلا" اتصل به هاتفيا، وطلب منه اعتقال أحد الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة، وعاود الاتصال به لمعرفة قرار النيابة العامة بشأن وضعية هذا الشخص المتابع، الذي أوقفت في حقه النيابة العامة مسطرة المتابعة، بسبب تنازل كتابي للمشتكي، ما أثار غضب المسؤول وحضر إلى المحكمة مقتحما باحة مكاتب الاستنطاق في حالة هيستيرية أمام أفراد الشرطة الحاضرين،

وتشكيكه في حياد النيابة العامة بتأكيده علنا عن وجود "تلاعب وسوء نية من طرفها بعدم اعتقالها للشخص، مع تهديده لنائب وكيل الملك (المتحدث) بأن بإمكانه فصله عن العمل" !،ومدير نشر جريدة جهوية بجهة الغرب يوجه رسالة إلى السيد وزير الداخلية ونسخة منها إلى رئيس النقابة الوطنية للصحافة **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، يشتكي فيها من منع صحفي ينتمي إلى جريدته من مزاولة مهامه من قبل والي الجهة، خلال حفل لتنصيب لرجال سلطة جدد يوم الأربعاء 02 أكتوبر على ومخاطبته – كما ورد في الرسالة التي نشرت عدد من المواقع مضامينها– قبل أن ينزع منه آلة تصويره وافراغها من كل الصور " "لا حق لك في التصوير واطلب منك مسح تلك الصور، وأنشر أن الوالي يمنعك من التصوير" في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن سياسة الأبواب المفتوحة وعن المفهوم الجديد للسلطة وعن سياسة القرب والتواصل والشراكة مع المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي والإقليمي والجهوي !،ورجل سلطة في مدينة طنجة يمنع وقفة احتجاجية دعا لها التجمع المغربي للصحافة الإلكترونية، ويقول للصحفيين، كما نشر ذلك رئيس التجمع الزميل عبد الله أفتات، في شبكة طنجة الإخبارية " الملك بطنجة لا يحق لكم التضامن مع أنوزلا" مع العلم أن القانون لا يمنع المواطنين والمواطنات من تنظيم الوقفات الإحتجاجية والتي لا تحتاج إلى ترخيص مسبق من قبل السلطات العمومية كما أكدت ذلك الأحكام القضائية !،و كتابة جهوية لحزب رئيس الحكومة تصدر بيانا سياسيا شديد اللهجة يحمل مسؤولية هزيمة مرشح الحزب في الدائرة الإنتخابية مولاي عقوب بفاس، إلى البلطجية والإستعمال المفرط للمال في شراء الذمم، والحياد السلبي للسلطة كما صرح بذلك قادة الحزب، بل يحملون المسؤولية لخصمهم السياسي " حزب الإستقلال " بإفساد العملية الإنتخابية في هذه الدائرة، مع العلم، أن هذا الحزب الذي يحتج قادته بما فيهم أمينهم العام هو الحزب الذي يقود الحكومة التي تتبع لها وزارة الداخلية التي تشرف على العملية الإنتخابية من ألفها إلى يائها !،ووزير للعدل والحريات في حكومة السيد عبد الإله ابن كيران السيد مصطفى الرميد، ينفي للصحافة – بعد أن كان قد التزم في تصريحات سابقة نقلتها مواقع الكترونية، بعدم الإدلاء بأي تصريح بخصوص قضية أنوزلا – بأن يكون هو من وقع على قرار اعتقال الصحفي علي أنوزلا ومتابعته وفق قانون مكافحة الإرهاب، ويعترف بأن قاضي التحقيق هو من وقع على قرار الإعتقال، بناء على ملتمس النيابة العامة، مع العلم أن الجميع يعلم بأن السيد الوزير هو رئيس النيابة العامة التي قامت بتكييف محاضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، التي لم يوقع عليها الصحفي أنوزلا بسبب رفضه للمتابعة القضائية بموجب قانون الإرهاب عوض قانون الصحافة والنشر كما جاء في بيان وتصريحات هيئة دفاعه !.

Les Nations Unies au Maroc applaudissent l'intérêt démontré par le CNDH pour le respect des droits humains des étrangers au Maroc

Les Nations Unies au Maroc ont pris note de la publication d'un rapport important par le Conseil national des Droits de l'homme sur les droits humains des étrangers au Maroc, particulièrement réfugiés, demandeurs d'asile et migrants.

De pays d'origine de migrants, le Maroc est progressivement devenu pays de transit et désormais pays de destination de migrants dont certains sont dans le pays de manière irrégulière. Le Royaume a aussi une longue histoire d'hospitalité envers les demandeurs d'asile. Cependant, le besoin plus récent d'accueillir des étrangers en nombre croissant représente une charge lourde pour le Royaume, y compris la société civile, et l'expérience a fait ressortir le besoin de mettre à jour la législation nationale, de renforcer les compétences des institutions pour la mettre en œuvre, et de mobiliser les ressources des partenaires du Maroc, y compris des Nations Unies.

Les Nations Unies au Maroc applaudissent l'intérêt démontré par le CNDH pour le respect des droits humains des étrangers dans le Royaume et la portée de ses recommandations dans ce sens, et se félicitent que celles-ci aient déjà emporté le soutien de Sa Majesté le Roi Mohamed VI.

Les Agences des Nations Unies au Maroc, notamment le Haut commissaire pour les refugiés (UNHCR) et l'Organisation internationale pour les migrations (OIM) réitèrent aux autorités marocaines leur disponibilité pour accompagner les efforts nationaux visant à assurer aux réfugiés, demandeurs d'asile et migrants un accueil à la hauteur des traditions humanistes du Royaume et des exigences du cadre juridique national et international.